قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على عقد القرض المبرم بين وزارة الشئون الاجتماعية وشركة سوسيتيه جنرال الفرنسية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على عقد القرض المرفق المبرم فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٥/٧ بين وزارة الشئون الاجتماعية وشركة سوسيتيه جنرال الفرنسية لتمويل عمليات القيام بالدراسات المبدئية وإعداد التصميم المبدئى والإشراف على أعمال المرحلة الأولى لمشروع معهد نصر للبحوث والعلاج بالقاهرة (مستشفى الوفاء والأمل) ، وذلك مع التحفظ بشرط موافقة مجلس الشعب .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ رجب سنة ١٤٠١ (١٢ مايو سنة ١٩٨١)

أنور السادات

اتفاق قرض

بين : وزارة الشئون الاجتماعية :

شارع الشيخ ريحان ـ القاهرة

يمثلها :

المسمى فيما بعد "بالمقترض" (طرف)

والشركة العامة :

(سوسيتيه جنرال)

ومكتبها المسجل فى باريس ٢٩ بوليفار أوسمان .

يمثلها باتريك شاركال

المسمى فيما بعد "بالمقرض" (طرف آخر)

حيث إنه :

١ ـ فى يوم ١٩ يونيه عام ١٩٨٠ تم توقيع اتفاق خدمات استشارية هندسية بين جمعية الوفاء والأمل وست فولكير (مجموعة سبيتك) تورجاما "د" ٥٨ كاى دى لارابى ٧٥٠١٢ باريس والمسمى فيما بعد "بالمهندس" تقوم الوفاء والأمل بموجبه بتكليف المهندس بوضع الرسوم المعمارية والتصميم الهندسى العام والإشراف على الأعمال اللازمة لبناء المرحلة الأولى (٣٠٣ سرير) لمستشفى فى القاهرة سعة ٦٧٥ سرير . يسمى هذا الاتفاق فيما بعد بالعقد .

٢ ـ تبلغ قيمة التكاليف المنصوص عليها فى العقد (والمسماه فيما بعد إجمالى التكاليف) .

إجمالى ١٤,٤٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسى مقسمة إلى :

المرحلة الأولى : دراسات مبدئية ... ... ٦٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى .

المرحلة الثانية : إعداد التصميم المبدئى ... ... ٢,٨٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى .

للمستشفى بالكامل .

التصميم النهائى للطور لأول (٣٠٣ سرير) .

(٤ ٪ من إجمالى تكلفة المشروع وتقدر بحوالى ٤٠ مليون دولار امريكى) ٦,٨٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى .

المرحلة الثالثة : الإشراف على أعمال الطور الأول .

(٢,٥ ٪ من إجمالى تكلفة المشروع وتقدر بحوالى ٤٠ مليون دولار امريكى) ٤,٢٥٠,٥٥٥ فرنك فرنسى .

تشكل تكاليف المرحلة الأولى (٦٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى) وتكاليف التصميم المبدئى (٨٠٠,٠٠٠ فرنك سويسرى) مبلغ إجمالى ثابت وغير قابل للتعديل .

يجوز تعديل تكاليف التصميم النهائى للطور الأول (٦,٨٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى) بالزيادة بعد الفترة الزمنية المتوقعة فى العقد بتطبيق الصيغة المناسبة .

يتم تعديل تكاليف المرحلة الثانية (٤,٢٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسى) بالزيادة بتطبيق الصيغة المتوقعة فى العقد .

يشار إلى التكاليف الواجب على المقترض دفعها بالنسبة لتكاليف المرحلة الأولى و / أو المرحلة الثالثة نتيجة لتطبيق الصيغة فيما بعد "بزيادة التكاليف" .

٣ ـــ فيما يلى شروط الدفع المنصوص عليها فى العقد :

(ا) بالنسبة لإجمالى التكاليف :

يتم دفع ٢٠ ٪ من إجمالى التكاليف أى ٢,٨٩٠,٠٠٠ فرنك فرنسى فى خلال أسبوعين من تاريخ سريان العقد ، والمسمى فيما بعد " بمقدم دفع "فى مقابل تقديم خطاب ضمان .

يتم سداد الرصيد المتبقى ٨٠ ٪ من إجمالى التكاليف باستخدام ائتمان " المشترى " موضوع اتفاق القرض المالى .

(ب) بالنسبة لزيادة التكاليف :

٢٠٪ كمقدم دفع .

يتم سداد الرصيد المتبقى ٨٠٪ إما عن طريق الدفع النقدى أو استخدام ائتمان المشترى وذلك يتوقف على قرار المقترض وموافقة السلطات الفرنسية .

يقر المقرض هذه الديباجة وبدون ملاحظاته بالنسبة لمضمونها فقط فيما يتعلق بتنفيذ تعليمات الدفع المحددة أسفله .

ومن ثم اتفق على مايلى :

مادة ١ ــ توفير القرض :

يقوم المقترضون بتوفير قرض لايتجاوز إجمالى قيمته ١١,٧٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى (أحد عشر مليون وسبعمائة وستون ألف فرنك فرنسى) للمقترض حتى يتسنى له :

١ ــ دفع قيمة العقد للممول مخصوما منها مقدم الدفع ، أى ٨٠٪ من تكاليف العقد أى ١١,٥٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى : يجوز استخدام هذا التسهيل فقط لسداد قيمة سلع وخدمات من أصل فرنسى ولكن يمكن أن يمتد هذا التسهيل ليشمل السلع والخدمات المدمجة فى رسائل يقوم بها الممول وتخرج أصلا من دول غير مصر وفرنسا التى قام الممول بالتعاقد معها من الباطن ومن ثم تظل خاضعة للشروط التى حددتها السلطات الفرنسية .

وفى هذا الصدد يجب أن يأخذ فى الاعتبار ضرورة أن يتم الشحن الذى تدرج تكاليفه فى قيمة العقد وفى حالة عدم توافر موافقة خاصة من السلطات الفرنسية ، تحت العلم الفرنسى وأن يتم عمل تأمين من أى نوع إذا ما كان متضمنا فى قيمة العقد ، مع شركات معروفة فى السوق الفرنسى ومعتمدة من السلطات الفرنسية .

سداد المقترضين مالا يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ، قيمة أقساط تأمين الاعتماد المستحقة للشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاس) الممولة طبقا للمادة (٦) المذكورة فيما بعد .

وبخصوص زيادة التكاليف المستحقة بموجب العقد فإن المقرض على استعداد فى الوقت المناسب لدراسة النظر فى إمكانية تمويل ٨٠٪ من زيادة التكلفة عن طريق إصدار إضافة لاتفاق الائتمان الحالى .

مادة ٢ ـ الشروط الواجب على المقترض الوفاء بها قبل القيام بأى سحوبات بموجب القرض :

٢ ـ ١ يجوز للمقرض أن يجرى سحوبات فقط بموجب هذا القرض للشروط المحددة فى المادة (٣) أسفله (سحوبات بموجب هذا القرض) عند الوفاء بالشروط التالية وبصورة مرضية للمقترض .

(أ) رأى قانونى صادر عن رئيس المكتب الاستشارى القانونى للمقترض ويسلم للمقرض فى محل إقامته المبين عن طريق البنك الأهلى المصرى موضحا أن : المقترض مسجلا قانونيا .

لدى ممثلى المقترض السلطة الكاملة لتوقيع الاتفاق الحالى ولإلزام المقترض بالنسبة لجميع النصوص المتعلقة بالاتفاق الحالى وبوجه خاص لتوقيع أى مستندات مثل السندات الإذنية .

نصوص الاتفاق الحالى والالتزامات المتعلقة بالمقترض تتماشى مع القوانين واللوائح المطبقة فى مصر تم الحصول على كافة التفويضات اللازمة لتنفيذ العملية الحالية من السلطات المصرية المختصة .

(ب) تأكيد المقترض وضع العقد موضع التنفيذ طبقا لنصوص العقد المذكور .

(جـ) القيام بدفع مقدم المبالغ المهندس كما هو منصوص عليه فى العقد .

(د) تحويل السندات الإذنية للمقرض بصفته بنك ودائع بموجب المادة (٤) والمشار إليه فيما بعد سوسيتيه جنرال كما هو منصوص عليه فى المادة المذكورة مع خطاب يتضمن تفويض مصلحة مشتركة طبقا لنموذج وارد فى ملحق (٣) لهذا الاتفاق فى خلال ٦٠ يوما من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

(هـ) استلام المقرض لخطاب ضمان من البنك الأهلى المصرى المسمى فيما بعد بالضامن بموجب النموذج المحدد فى ملحق (٤) من هذا الاتفاق .

٢ ـ ٢ يجب على المقرض من جانبه ، القيام بتنفيذ طلب المقترض استعمال القرض المتوقف فقط على :

(١) الاستكمال النهائى لإجراءات التأمين التى يقوم بها المهندس والمقرضون مع الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية .

(٢) قيام المهندس بتحويل بيان مكتوب عن كل استعمال اعتماد للقرض ولاستعماله الخاص موضحا بكل دقة حصة المصروفات الأجنبية و/أو المحلية المتضمنة فى المدفوعات التى استلمها المهندس والتى يتعهد أن يحول للمقرض بموجبها وعند طلبه كل المستندات المتعلقة .

مادة ٣ ـ المسحوبات بموجب القرض ـ تعليمات السداد غير القابلة للإلغاء الصادرة للمقترض :

يجوز للمقرض الوفاء بالتزامه بتوفير القرض فقط إذا ما قام بالدفع للمهندس بالنيابة عن وباسم المقترض وبهذا يعطى المقترض تعليماته إلى المقرض بأن :

ـ يدفع إلى المهندس المبالغ المدرجة فى ملحق (١) أسفله بموجب الشروط ومقابل تقديم المستندات المنصوص عليها فى الملحق المذكور .

يسدد إلى المقرض نفسه أقساط تأمين الائتمان .

ولما كان التفويض الحالى قد أعطى لمصلحة الأطراف المشتركة فهو بالتالى غير قابل للإلغاء .

يتم سداد هذه المدفوعات فى بنك المهندس فى فترة لاتتعدى ١٥ يوما عمل من تاريخ استلام والموافقة على المستندات المذكورة من جانب المقرض .

تتمثل مسئولية المقرض عند فحص المستندات المذكورة فى ملحق (١) فى تأكيده مطابقتها ظاهريا لنصوص وشروط الاعتماد كما هى محددة فى قانون الجمارك الموحد وممارسة الاعتمادات المستندية .

يقر المقترض بوضوح إمكانية تعديل شروط الدفع المحددة فى الملحق المذكور فقط لـ :

ـ مدفوعات للمهندس وبموافقة المهندس .

مدفوعات للمقرض نفسه وبموافقته .

لايجوز القيام بأى سحوبات بموجب هذا القرض أكثر من خمسة أشهر بعد بدء فترة السداد كما هى محددة فيما بعد فى مادة (٤) وفى تاريخ لايتعدى ٣١ يناير ١٩٨٣ (أقصى ميعاد للسحوبات) .

مادة ٤ سداد المبلغ الأصلى ـ الفائدة ـ السندات الإذنية :

(ا) ـ سداد المبلغ الأصلى :

يقوم المقرض باسترداد المبالغ التى تدفعها بالنيابة عن المقترض بموجب شروط اتفاق القرض هذا .

يقوم المقترض بالسداد على عشرة أقساط نصف سنوية متساوية ومتتابعة يستحق أولها بعد ستة أشهر من قبول المقترض تسليم الطور الأول للمستشفى المسمى فيما بعد " القبول " وعلى أى حال فى تاريخ لايتعدى ستة أشهر بعد أربع وعشرين شهرا من تاريخ سريان العقد (يسمى التاريخ الأخير فيما بعد "بالتاريخ النهائى") . فإذا ماتم مدهذا الجدول الزمنى ، يقوم المقرض ببذل أقصى جهده للحصول على موافقة السلطات الفرنسية على تأجيل مماثل للتاريخ النهائى المذكور . فإذا ماوافقت السلطات الفرنسية يمكن إعادة النظر فى فترة العقد عند التوقيع على اتفاق ائتمان المشترى الفرنسى المتعلق بتمويل الطور الثانى لتنفيذ مشروع الوفاء والأمل . وفى هذا الصدد سيقوم المقرض ببذل أقصى جهده للحصول على موافقة السلطات الفرنسية بجعل فترة السداد سبع سنوات .

يتم تقسيم العملية إلى فترتين تسهيلا للأغراض الحسابية الفترة التمهيدية ، تبدأ من تاريخ أول سحب بموجب القرض وتنتهى فى تاريخ القبول بحيث لا تتعدى التاريخ النهائى .

ـ فترة السداد وتبدأ فى اليوم التالى لنهاية الفترة التمهيدية المحددة أعلاه وتنتهى فى تاريخ سداد القرض بالكامل .

يقوم المقترض بالتوقيع على مجموعة السندات الإذنية المتضمنة الاستمارة المرفقة فى ملحق (٢) والخاصة بسداد المبالغ الأصلية تستحق هذه السندات فى نهاية كل ستة أشهر اعتبارا من تاريخ بدء فترة السداد وسيتم تحويلها إلى سوسيتيه جنرال فى خلال ٦٠ يوما بعد توقيع اتفاق القرض هذا بخطاب يحتوى على تفويض مصلحة مشتركة يوضع مضمونها طبقا لملحق (٣) أسفله تصدر هذه السندات الإذنية العشرة لأمر السوسيتيه جنرال ويتحمل أرقام من ١ (أصل) — ١٠ (أصل) .

ولما كان تاريخ بدء فترة السداد والمبالغ النهائية للقرض غير معروفة بعد لن يشار إلى أى تواريخ فى هذه السندات .

وبالتالى تترك مكانها فى السندات على بياض .

وعندما يحين ميعاد السحب الأخير ويصبح تاريخ بدء فترة السداد معروفا . ولكن فى موعد أقصاه التاريخ النهائى للمسحوبات . يقوم السوسيتيه جنرال بـ :

وضع مواعيد الاستحقاق على السندات الإذنية بالإشارة إلى التاريخ المذكور فى السندات المساعدة الخاص بقبول المقترض تسليم الطور الأولى من المستشفى إذا ما كان هذا التاريخ فى موعد سابق للتاريخ النهائى أو هو التاريخ النهائى ذاته إذا ما كان تاريخ القبول لاحق للتاريخ النهائى المذكور .

وضع المبالغ على السندات طبقا للمبلغ الإجمالى للمدفوعات الذى حدده المقرض .

الإفراج عن السندات الإذنية لصالح المقرض .

بالإضافة إلى ذلك إذا أصبح القرض واجب السداد مقدما قبل الإفراج عن السندات الإذنية لصالح المقرض وذلك بتطبيق الفقرة (١٣) المذكورة فيما بعد . يقوم السوسيتيه جنرال بالإفراج عن السندات الإذنية لصالح المقرض عند أول طلب له بعد تغيير المبالغ المذكورة على السندات طبقا للمدفوعات التى قام بها المقرض حتى تاريخ وجوب دفع القرض مقدما وبعد تعديل مواعيد الاستحقاق المشار إليها أصلا بالكلمات "عند الاطلاع" .

(ب) دفع الفائدة :

يستحق دفع فائدة على السحوبات التى يقوم بها المقترض بنسبة ٧,٢٥ ٪ (سبعة وخمسة وعشرون من مائة فى المائة) فى العام يتم حساب الفائدة على المبالغ المستحقة على المقترض فى فتره محددة تبدأ من تاريخ القيام بأول السحوبات ويوجب دفعها على متأخرات كل ستة أشهر وكما يلى :

١ ــ الفترة المبدئية :

لن يتم إثبات الفائدة المستحقة على هذه الفترة فى السندات الإذنية :

يتم تقسيم الفترة المبدئية إلى فترات نصف سنوية وذلك بهدف تجميع مواعيد استحقاق دفع الفوائد اعتبارا من تاريخ أول سحب يقوم المقترض بوضع بيان الفائدة المستحقة عن كل فترة نصف سنة على الأساس التالى :

يتم حساب الفائدة على المبالغ المسحوب فى بداية فترة نصف السنة المتعلقة بالإضافة إلى حساب المدفوعات التى تمت خلال هذه الفترة المذكورة من تاريخ القيمة الخاصة بها . يقفل الحساب فى نهاية هذه الفتره ويرسل البيان إلى المقترض فورا بالإضافة إلى نسخة أخرى للبنك الأهلى المصرى .

يمكن أن يعطى البيان الأخير ، عند الضرورة ، فترة أقل من نصف عام تنتهى فى آخر يوم من الفترة المبدئية . يتم إرساله إلى المقترض فى هذا التاريخ إلى جانب نسخة أخرى للبنك الأهلى المصرى . يقوم المقترض بدفع الفائدة عند استلامه لكل بيان .

٢ ــ فترة السداد :

يتم إثبات الفائدة المستحقة خلال فترة السداد فى مجموعة من عشر سندات إذنية تصدر لأمر السوسيتيه جنرال وتحمل أرقام من ١ ف إلى ١٠ ف .

حيث إن المبلغ النهائى للقرض غير معروف بعد ولن تذكر أى مبالغ على هذه السندات . يكون لهذه السندات بنفس مواعيد استحقاق السندات الإذنية للمبلغ الأصلى :

يتم توقيع المقترض على هذه السندات على بياض وترسل إلى السوسيتيه جنرال الذى يقوم بملئها والإفراج عنها لصالح المقرض وبنفس الطريقة التى تمت بها السندات الإذنية للمبلغ الأصلى :

(ج) النصوص العامة فى كل السندات الإذنية :

١ ـ تكون جميع السندات الإذنية الخاصة بالمبلغ الأصلى والفائدة بالفرنك الفرنسى . ويجب دفعها فى البنك الذى صدرت لأمره . كما يجب أن تطابق النموذج الوارد فى ملحق (٢) أسفله ، موضحا كأحد الاعتبارات "سدادا للقرض المقدم فى ....."

٣ ـ يكون لجميع السندات الإذنية الخاصة بالمبلغ الأصلى والفائدة الصفة التى أصبغها عليها القانون الفرنسى وتفى بكل شروط الشكل والمضمون التى يتطلبها هذا القانون . يقبل مصدر هذه السندات وبالتالى .

الضامن ، كل الالتزامات تنجم عن تطبيق القانون الفرنسى .

يعفى المقرض وحامل السندات صراحة من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات البروتستو .

مادة ٥ ـ لايجوز استخدام المطالبات أو الدفوع ضد المقرض :

حيث إن المقرض غير طرف فى العقد المبرم مع المهندس فلا يعفى المقترض من المسئولية الموكولة إليه بموجب أحكام اتفاق القرض هذا بمجرد استخدام لمطالبات أو دفوع من أى نوع كان ضد المقرض والتى تنشأ أصلا من العقد المذكور ، ولاسيما من أسلوب أدائه أو من أى علاقة أخرى مع المهندس .

مادة ٦ ـ أقساط تأمين الائتمان :

يوافق المقترض على القيام بسداد الأقساط المستحقة على المقرض لدى الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاس) بموجب بوليصة التأمين الصادرة بخصوص اتفاق القرض هذا تستحق هذه الأقساط قبل كل سحب يتم بموجب هذا القرض . وسيتم سدادها للمقرض عن طريق السحب بموجب القرض وطبقا للمادة (٣) أعلاه .

مادة ٧ ــ مصاريف الارتباط ــ مصاريف الإدارة :

١ ــ يستحق على المقترض دفع مصاريف ارتباط للقرض . يتم حساب هذه المصاريف ، بصورة استثنائية ومن أجل الصفة الانسانية للمشروع الممول على أساس ٣ر. ٪ (ثلاثة من عشرة فى المائة) فى العام على الرصيد غير المستعمل من القرض فى أى وقت . وسوف يتم دفعها كل ثلاثة شهور فى ضوء آخر تبدأ فترة الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ توقيع إتفاق القرض .

٢ ــ يستحق على المقترض دفع مصاريف إدارة بنسبة ٣ر. ٪ (ثلاثة من عشرة فى المائة) للقرض يتم حساب هذه المصاريف على أساس الحد الأقصى للمبلغ كما هو محدد فى مادة (١) من اتفاق القرض . يتم الدفع فى خلال ستين يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

٣ ــ يتم دفع هذين النوعين من المصاريف إلى المقرض .

مادة ٨ ــ الضرائب ــ الحسابات ــ التكاليف وغيرها من المصاريف المتعلقة :

يتم حساب أى رسوم ــ ضرائب أو رسوم دمغات من أى نوع بكل المصاريف الأخرى المماثلة للضرائب فى الوقت الحاضر أو المستقبل والمستحقة قانونا فى فرنسا فيما يتعلق باتفاق الائتمان أو ما ينشأ عنه على المقترض الذى يقوم بدفعها .

يتم حساب أى رسوم ، ضرائب أو رسوم دمغات من أى نوع وكل المصاريف الأخرى المماثلة للضرائب فى الوقت الحاضر أو المستقبل والمستحقة قانونيا فى بلد المقترض فيما يتعلق باتفاق هذا أو ما ينشأ عنه على المقترض الذى يقوم بدفعها .

يتم دفع جميع المبالغ المستحقة للمقرض دون أى سحب أو خصم من أى ضرائب ــ رسوم أو أى مصاريف أخرى حالية أو مستقبلة تفرضها السلطات المختصة فى بلد المقترض أو أى جهاز ضرائب حكومى ، إقليمى أو محلى آخر .

وفى حالة ما يتم أى سحب أو خصم من هذا النوع يوجب على المقترض بكل وضوح أن يدفع للمقرض فورا وبالفرنك الفرنسى المبالغ اللازمة لتعويض آثار المسحوبات أو الخصومات التى تمت .

تضاف أى رسوم مصاريف أو أتعاب أيا كانت متعلقة بتنفيذ اتفاق الائتمان وغيره من الاتفاقات التى تشكل أو سوف تشكل استمراريته إلى حساب المقترض مثل أتعاب ورسوم المحامى وكل المصروفات الأخرى التى تدفع بخصوص الإجراءات القانونية أو التحقيقات القضائية التى تصبح ضرورية نتيجة أى عمل أو امتناع من جانب المقترض .

مادة ٩ ــ التعهدات :

يعلن المقترض :

١ ــ أنه يسير وفقا للقوانين واللوائح المطبقة حاليا فى بلده ويتعهد بأن يسير وفقا لتلك التى قد تطبق خلال الفترة التى سيستمر فيها اتفاق القرض ساريا ، والتى قد يؤثر الإخلال بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تنفيذ هذا الاتفاق .

سيجعل المقترض على علم بأى أحداث تؤثر فى العلامة المميزة والهدف والسلطة الخاصة بالمقترض (تغيير الإسم والاندماج فى مؤسسة أخرى ... الخ) .

وبالإشارة إلى الإعلانات المبينة أعلاه فإن المقترض يوافق على عدم تعديل العقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، إذا كانت مثل هذه التعديلات بسبب اللوائح المطبقة على المقرض تجعل من المستحيل الوفاء بالتزاماته ، أو قد تغير جوهر أو شكل هذه الارتباطات . وعلى ذلك فإن المقترض سوف يقدم كل مقترحات التعديل إلى المقرض . . الذى سيبين من جانبه ما إذا كانت التعديلات المقترحة سيمكن معها الإبقاء على القرض .

مادة ١٠ ــ الدفع مقدما :

يمكن للمقترض أن يدفع مقدما كل أو أجزاء من هذا القرض ولكن هذا الدفع المقدم يمكن أن يغطى فقط المبلغ الكامل الأقساط الخاصة بمبلغ القرض الأصلى ، وذلك مالم يوافق المقرضون على غير ذلك .

وهذا الخيار الخاص بالدفع مقدما يمكن أن يستعمل فقط فى حالة ما إذا تم إخطار المقدم بذلك قبل ثلاثة شهور .

إن الشروط المادية الخاصة بالدفع مقدما . وخاصة فيما يتعلق بالسندات الإذنية سوف يتم تقريرها فى الوقت المناسب بموجب اتفاق يتم بين المقرض والمقترض .

وسوف يقوم المقترض بتعويض المقرض بناء على المستندات المثبتة لذلك عن النفقات الفعلية التى تعرض لها المقرض كنتيجة لهذا الدفع مقدما .

ولن ينطبق هذا التعويض إذا كان الدفع مقدما قد تم بناء على المادة (١٢) كما أن هذا التعويض لا ينطبق كذلك إذا كان الدفع مقدما قد تم فى تاريخ هو تاريخ استحقاق أحد الأقساط .

مادة ١١ ــ الفائدة والسداد المتأخر :

دون مساس بأحكام المادة (١٢) أدناه فيما يتعلق بأحوال التخلف عن السداد ودون أن تتضمن المادة الحالية بأى حال تنازلا عن الآجال الخاصة بالسداد فإن جميع المبالغ المستحقة على المقترض بمقتضى اتفاق القرض هذا وسوف تحمل عليها تلقائيا فائدة اعتبارا من تاريخ استحقاقها وحتى تاريخ الدفع الفعلى على أساس سعر السوق النقدية للبنوك فى باريس مضافا إليه نقطة واحدة .

ولن يقل هذا السعر بأى حال عن السعر المنصوص عليه فى المادة (٤) أعلاه مضافا إليه نقطة واحدة وهو ٨,٢٥٪ سنويا .

والفائدة ذاتها سوف يحمل عليها فائدة بالسعر المبين أعلاه إذا ما مضى على استحقاقها عام كامل .

ماده ١٢ ــ معوقات الاستخدام وتعجيل الاستحقاق :

إن يكون للمقرض أى حق فى طلب استخدام الائتمان ويكون للمقرض الحق فى طلب الوفاء الفورى للدين المستحق على المقرض فى أحد الحالات التالية :

(ا) إخلال المقترض بأى من التزاماته الخاصة بالسداد طبقا للاتفاق الحالى .

(ب) إخلال المقترض بالقيام بأى من التعهدات الموضحة بالاتفاق الحالى . والخطأ فى أى من البيانات الخاصة بالاتفاق الحالى أو المترتبة عليه ، مالم تكن الأضرار التى أدت إليها هذه البيانات قد انتهت .

(ج) إنهاء الأعمال بيان رسمى بالعجز عن تحمل ديون الشرف ، التصفية الجبرية أو الاختيارية ، وقف النشاط ، الإفلاس وأى وضع مشابه يكون فيه المقترض أوضامنه .

(د) تدبير أو قرار حكومى يمكن أن يعرقل سير العمل الخاص بهذا الاتفاق فى بلد المقترض أو بلد الضامن أو فى بلد ثالث يتم الدفع من خلاله . سواء كان ذلك قرارا عاما بتأجيل دفع الديون أو قرارا فرديا أو أى حادث آخر أيا كان نوعه يحدث فى تلك البلاد .

(هـ) إعاقة أو إلغاء العقد لأى سبب كان ما لم تكن هذه الإعاقة أو الإلغاء خاصا بطرف واحد من أطراف العقد وكان قد تقرر بموافقة عامة بين الطرفين . وبموافقة السلطات الفرنسية . وسوف يستمر الائتمان بالنسبة للجزء الذى لم تشمله الإعاقة أو الإلغاء مع خضوعه للشروط التى تحددها تلك السلطات .

فى حالة قيام أى من هذه الظروف فإن المقرض سيكون له الحق فى أن يطلب الوفاء بجمع المبالغ المستحقة خلال شهر واحد من تاريخ إرسال إخطار بطريق البريد المسجل يرسل إلى المقترض فى مكتبه المسجل وذلك دون أية إجراءات أخرى أو أى أمر قضائى .

إن مباشرة المقرض لحقوقه بصورة متأخره أو إسقاطه لاستعمالها أو مباشرته لها ضد المقترض فى أى من الظروف المشار إليها أعلاه لن يعنى التدخل فى حقوق المقرض ولا حرمانه من المطالبة بها فى حالة إخلال المقرض بأى ارتباط من الارتباطات الخاصة بالسداد فإن المقرض سوف يتخلى عن المبره الخاصة بتعجيل الاستحقاق إذا ما قام المقترض بدفع المبالغ المستحقة خلال الشهر التالى لتاريخ الاستحقاق .

مادة ١٣ — عملة السداد ومحل الدفع :

أن جميع المبالغ المستحقة على المقترض بمقتضى اتفاق القرض هذا سوف تدفع بالفرنكات الفرنسية فى موطن المقترض الذى اختاره أدناه .

مادة ١٤ — الضمان : إن جميع التزامات المقترض الخاصة بالسداد بمقتضى اتفاق القرض سوف تكون نهائية وغير قابلة للإلغاء ومضمونة بلا قيد ولا شرط من جانب الضمان فى الحدود الموضحة فى الملحق رقم (٤) أدناه .

مادة ١٥ ـــ التنازل :

كضمان لتنفيذ التزاماته الناشئة بمقتضى اتفاق القرض فإن المقترض يتنازل بمقتضى هذا للمقرض القابل لهذا التنازل عن جميع المبالغ التى يمكن أن تصبح مستحقة قبل المورد أو المدينين معه لصالح المقترض بمقتضى عقود أو أى حكم ناتج عن دعوى قضائية تتعلق بالعقد .

وعلى ذلك فإن المقترض يوافق ـــ دون أن يمنع هذا التنازل المقرض من الرجوع مباشرة عن المقترض أو المدينين معه ـــ على أن المبالغ المستحقة نتيجة للأسباب الموضحة أعلاه على المهندس أو المدينين معه . سوف تدفع مباشرة إلى المقرض والذى سيكون له الحق فى طلبها وفقا للمادة (١٦) المشار إليها أدناه .

وسوف يتخذ المقترض جميع التدابير الضرورية قبل أن يسحب القرض بضمان أن المورد والمدينين معه يؤكدون كتابة للمقرض أنهم مطلعون ويوافقون على هذا التنازل .

مادة ١٦ ـــ استخدام المبالغ التى يتسلمها المقرض:

جميع المبالغ التى يتسلمها المقرض بمقتضى عقد القرض لأى سبب كان سوف تستخدم كما يلى ما لم يقرر المقرض غير ذلك .

١ ـــ تعطى الأولوية للمبالغ المسددة بصورة متأخرة عن تواريخ استحقاقها . ثم للمبالغ المسددة بصورة متأخرة من أى نوع .

٢ ـــ فى حالة ما إذا لم يكن هناك سداد متأخر فإن هذه المبالغ سوف تسلم إلى المقترض ما لم تقم طبقا للمادة (١٢) حالة من الحالات التى تقضى بأن تستخدم هذه المبالغ فى عملية تعجيل المديونية .

مادة ١٧ ـــ القانون الواجب التطبيق :

إن اتفاق القرض هذا وجميع الوثائق والاتفاقات المتعلقة به ستكون خاضعة للقانون الفرنسى .

مادة ١٨ ــ التحكيم :

جميع المنازعات التى تنشأ عن نصوص اتفاق القرض هذا أو تنفيذه سوف تتم نهائيا بمقتضى قواعد التوفيق والتحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية . عن طريق ثلاثة محكمين يعينون طبقا لهذه القواعد ويتخذون قرارهم بالتطبيق لأحكام القانون الفرنسى . وسوف يتم التحكيم فى باريس أن الطرفين يتخليان عن حقوقهما ــ كلما كان ذلك ممكنا قانونا فى المنازعة أو الاستئناف بالنسبة لهذا القرار .

مادة ١٩ ــ اللغة :

إن الاتفاق الحالى قد صيغ باللغة الانجليزية .

مادة ٢٠ ــ سريان الاتفاق :

إن اتفاق الائتمان الحالى سوف يسرى من التاريخ الذى يخطر فيه المقرض المقترض بالموافقة النهائية للسلطات الفرنسية .

مادة ٢١ ــ الملاحق :

إن الملاحق التالية سوف تكون جزءا لا يتجزأ من اتفاق القرض .
ملحق رقم (١) المستندات الواجب تقديمها إلى المقترض من قبل البائع وشروط الدفع .
ملحق رقم (٢) صيغة سند إذنى .
ملحق رقم (٣) صيغة خطاب يتضمن تفويضا خاصا بالمصلحة المشتركة .
ملحق رقم (٤) صيغة خطاب ضمان .

مادة ٢٢ ــ إختيار الموطن :

من أجل القيام بتنفيذ اتفاق القرض هذا . فإن الأطراف قد اختاروا الموطن على النحو التالى :

المقترض لدى : وزارة الشئون الاجتماعية ــ شارع الشيخ ريحان ــ القاهرة .
المقرض لدى : الشركة العامة فينا كومكس ــ ٢٩ بولفار أوسمان ٧٥٠٠٩ باريس ــ فرنسا .

حرر فى نسختين فى القاهرة بتاريخ ٤ مارس ١٩٨١

وزارة الشئون الاجتماعية

الشركة العامة

ملحق رقم (١)

المستندات الواجب تقديمها إلى المقرض من قبل المورد وآجال الدفعات المسددة عن طريق استخدام أئتمان المشترى .

١ ــ بالنسبة لأرقام المبالغ الإجمالية النهائية غير القابلة للتعديل والمبالغ مقدارها ١١,٥٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى .

٢,٧٢٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ، خلال شهر واحد من تاريخ تسليم التصميم المبدئى . مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المقترض . وكشف حساب بنكى يتعهد بأن مقدم السداد قد تم دفعه ٥,٤٤٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ، خلال شهر من تاريخ تسليم التصميم النهائى « طور رقم (١) » مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المقترض .

٣,٠٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى على مدى أربعة وعشرين شهرا من تنفيذ الأعمال أى ١٢٧,٥٠٠ فرنك فرنسى شهريا ، وكل سحب شهرى سوف يتم مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المقترض .

٢٣٨,٠٠٠ فرنك فرنسى ، عند قبول الأعمال ، مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المقترض وصورة من شهادة قبول الأعمال عن الطور الأول من عملية المستشفى .

١٠٢,٠٠٠ فرنك فرنسى عند تسليم التصميمات التنفيذية الأخيرة وتعليمات الصيانة وذلك مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المقترض .

ملحق رقم (٢)

صيغة للسند الإذنى

سند رقم — المبلغ الأصلى أو الفوائد

بتاريخ — إذن بالفرنك الفرنسى

المبلغ بالأرقام

(تاريخ الاستحقاق)

ندفع ــ بدون مصاريف مقابل هذا السند لحساب الشركة العامة .

مبلغا وقدره — فرنك فرنسى

وذلك قيمة سداد لاتفاق ائتمان فى إطار فتح اعتماد بتاريخ

المحل المعين للدفع	الموقع بإمضائه
الشركة العامة	وزارة الشئون الاجتماعية
إدارة الأعمال الدولية والخزانة	الشيخ ريحان ــ القاهرة ــ مصر
٢٩ بولفار أوسمان	
٧٥٠٠٩ باريس	

ملحق رقم (٣)

صيغة خطاب يتضمن تفويض خاص بالمصلحة المشتركة

السادة :

بالإشارة إلى اتفاق القرض الذى وقعناه بتاريخ مع شخصكم (والمسمى فيما يلى بالقرض) والخاص بتمويل العتمد (المسمى فيما يلى بالعقد) والذى وقعناه فى ١٩ يونيو عام ١٩٨٠ ست فوكيه وكتيه المسجل بتور جاما ٥٨ طريق رابليه ٧٥٠١٢ باريس (فرنسا) والمسمى فيما يلى بالمهندس .

ووفقا لأحكام البندين السادسين ٢ و ٤ من اتفاق الائتمان فاننا نرسل اليكم بوصفكم أمينا للودائع مجموعة واحدة من ١٠ سندات إذنية خاصة بأصل مبلغ القرض وبرقمه من ١ (أصل) إلى ١٠ (أصل) .

مجموعة واحدة من ١٠ سندات إذنية خاصة بالفوائد ومرقمة من ١ (فوائد) إلى ١١ (فوائد) .

وهذه السندات التى إعدت طبقا للملحق رقم (٢) لاتفاق الائتمان قد وقعت منا وفق الأصول المقررة وهى قابلة للدفع فى البنك الخاص بكم .

ونحن بمقتضى هذا نخول البنك الخاص بكم ــ والذى يعمل باسمنا ومن جانبنا فيما يتعلق بالائتمان حسبما هو محدد فى اتفاق الائتمان والتفويض التالى :

١ ــ عندما يتم إجراء السحب الأخير وعندما تعرف نقطة بدء السداد والتى لن تتأخر عن التاريخ المحدد لإجراء السحب وهو ٣١ يناير عام ١٩٨٣ فانكم سوف تبينون على السندات الإذنية تاريخ الاستحقاق عن طريق الإشارة إلى التاريخ المبين على الوثائق المدعمة للقبول

من جانب المقترض والخاص بتسليم الطور الأول من عملية المستشفى إذا كان هذا التاريخ سابقا على الموعد النهائى للتسليم أو كان هو الموعد ذاته إذا كان تاريخ القبول تاليا لهذا الموعد النهائى بحيث تستحق أول سند خاص بأصل مبلغ للقرض أول سند خاص بالفوائد بعد ستة أشهر من التاريخ المحدد كنقطة لبداية الوفاء ثم يستحق أحد السندات الباقية فى نهاية كل فترة نصف سنة على التوالى سوف تبينون على كل سند خاص بأصل مبلغ القرض ، مبلغا يماثل ١٠٪ من إجمالى المبالغ المدفوعة من قبل المقترض وسوف يقوم المقترض بإبلاغكم عن إجمالى المبالغ التى دفعها .

سوف تبينون على كل سند خاص بالفائدة مقدار الفائدة المستحقة وفقا للبند الرابع من اتفاق القرض والمستحقة على المبالغ المسجلة كما هو مذكور أعلاه بالنسبة لسندات مبلغ القرض الأصلى .

سوف تقومون بتقديم هذه التكميلات للقرض .

٢ ـــ إذا ما أصبح إجمالى المبالغ الخا بالائتمان واجب السداد مقدما بمقتضى البند (١٢) من اتفاق الائتمان قبل تقديم السندات إلى المقرض بالشروط المبينة فى الفقرة (١) أعلاه فإنكم سوف تقدمون هذه السندات إلى المقرض عند أول طلب يتقدم به وعندما يخطركم بأن أحكام البند المشار إليه قد أصبحت مطبقة .

وقبل تقديم السندات فإنكم سوف تسجلون على كل سند خاص بأصل مبلغ القرض مبلغا يمثل (عشرة فى المائة) من إجمالى المبلغ الذى قام المقرض بالإخطار عنه والخاص بالدفعات التى سددها وذلك فى التاريخ الذى يصبح فيه الائتمان مستحق الأداء مقدما وسوف تقومون بإحلال عبارة " عند الاطلاع " محل تواريخ الاستحقاق الأصلية .

ونرجو إبلاغنا عن المواعيد الذى سيوضع فيه هذا التفويض موضع التنفيذ أن التفويض الحالى الذى تم إعطاؤه لمصلحة المشتركة للطرفين هو تفويض نهائى غير قابل للإلغاء ولقد تمت صياغة هذا التفويض طبقا للصيغة الواردة فى الملحق رقم (٣) الخاص باتفاق الائتمان والذى يشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق ولا يمكن تعديله إلا بموافقة كتابية من المقرض .

إننا نرفق مع هذا أسماء وصفات ونماذج التوقيعات الخاصة بممثلى وزارتنا الذين وقعوا على السندات الإذنية وعلى هذا الخطاب .

إن أى نزاع ينتج عن محتوى هذا الخطاب أو عند تنفيذه سوف يحسم بالتطبيق لقواعد التوفيق والتحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية عن طريق ثلاث محكمين يتم تعيينهم وفقا لهذه القواعد والذين سوف يتخذوا قراراتهم عن طريق تطبيق أحكام القانون الفرنسى وسوف يتم التحكيم فى باريس .

إمضاء وخاتم
وزارة الشئون الاجتماعية

ملحق رقم (٤)

صيغة ضمان يصدر عن البنك الأهلى المصرى

نحن الموقعون على هذا ـ البنك الأهلى المصرى ـ ومقره القاهرة ٢٤ شارع شريف باشا نشير إلى اتفاق القرض الموقع بتاريخ ..... مع وزارة الشئون الاجتماعية والمسماه فيما يلى المقترض .

والشركة العامة ٢٣ بولفار أوسمان ٧٥٠٩٠ باريس والمسماه فيما يلى المقرض .

بمقتضى هذا الاتفاق والذى نعلن أننا على علم كامل به . يمنح المقرض للمقترض ائتمان حده الأقصى ١١,٧٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى (إحدى عشرة مليونا وسبعمائة وستون ألفا من الفرنكات الفرنسية) وذلك لتمويل ٨٠٪ من تكاليف العقد الموقع بتاريخ ١٩ يونيو عام ١٩٨٠ بين الوفاء والأمل وست فوكييه و ١٠٠٪ من الأقساط الموازنة والخاصة بالشركة الفرنسية للتأمين للتجارة الخارجية كوفاس .

إننا بمقتضى هذا نعلن الآتى :

إننا نضمن بدون قيد ولا شرط وعلى وجه الاشتراك والانفراد مع المقترض فى مواجهة المقرض قيام المقترض بسداد جميع المبالغ المستحقة له بمقتضى الاتفاق المشار إليه آنفا حتى مبلغ وقدره ١١,٧٦٠,٠٠٠ (إحدى عشرة مليونا وسبعمائة وستون ألف فرنك فرنسى) كمبلغ أصلى يزيد بالفوائد وأتعاب الارتباط والإدارة وفوائد التأخير والنفقات المتعلقة بذلك والمصاريف الإضافية .

وتبعا لذلك فإننا نتعهد بدفع هذه المبالغ إلى المقترض عند أول طلب .

إن الدفع سيكون بالفرنك الفرنسى فى باريس .

إنه من المتفق عليه صراحة أنه وفقا للبند (١٢) من الاتفاق المشار إليه آنفا إذا أصبح الدين الخاص بالمقترض مستحق الأداء فورا وواجب الأداء بناء على اختيار المقترض فى أى حالة من الحالات المنصوص عليها فى هذا البند فإن التزاماتنا كذلك بمقتضى هذا الضمان سوف تصبح مستحقة فورا وواجب الأداء .

إن هذا الضمان يستتبع أن نتحمل عن :

مزايا التجربة والمناقشة .

إن طلب إحلال أى دائن محل الآخر أو اتخاذ أى خطوة ينتج عنها مواجهة بين الضامن والمقترض طالما أن الأخير لم يسترد جميع المبالغ المستحقة له من مبلغ القرض الأصلى والفوائد وفوائد التأخير وتكاليف الارتباط والإدارة والنفقات المتعلقة بها والإضافية .

إن القانون الفرنسى هو الذى يحكم هذا الضمان فى جميع الأحوال وأى نزاع يثور حوله سوف يحسم وفقا لقواعد التوفيق والتحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية عن طريق ثلاثة محكمين يعينون بالتطبيق لأحكام هذه القواعد وسوف يتخذون قرارهم وفق القانون الفرنسى .

سوف يتم التحكيم فى باريس .

البنك الأهلى المصرى

قبل التوقيع :
اكتب بخط اليد التاريخ .

ضع خاتم البنك

اكتب بخط اليد مايلى :

تمت قراءته ووفق عليه كضمان مشترك كما هو مبين عاليه يصل إلى ١١,٧٦٠,٠٠٠ (إحدى عشرة مليونا وسبعمائة وستون ألفا من الفرنكات الفرنسية) كمبلغ أصلى مضافا إليه الفوائد وفوائد التأخير وتكاليف الارتباط والإدارة والنفقات المتعلقة بها والإضافية

إضافة رقم (١)

إلى اتفاق التنازل الموقع عليه فى ــــــــــــ

بين : وزارة الشئون الاجتماعية

شارع الشيخ ريحان ـــ القاهرة

ويمثلها ــــــــــــ

والمسماة فيما يلى بالمقترض . طرف

والشركة العامة

ومكتبها المسجل فى باريس ٢٩ بولفار أوسمان ٧٥٠٠٩ باريس .

ويمثلها ــــــــــــ

والمسماة فيما يلى بالمتنازل . طرف آخر

بتاريخ وقع كل من الوفاء والأمل وست فولكييه المورد اتفاقا إضافيا للعقد المؤرخ ١٩ يونيو عام ١٩٨٠

وقد اتفق المقرض والمقترض تبعا لذلك على تعديل اتفاق الائتمان الموقع بتاريخ على النحو التالى :

مادة ١ ـــ تحذف المقدمة ويحل محلها مايلى :

" المقدمة " المقصود بالمستشفى الممول بهذا القرض هو معهد ناصر للبحوث والعلاج الذى آل إلى وزارة الشئون الاجتماعية .

(ا) فى ١٩ يونيو عام ١٩٨٠ وقع كل من الوفاء والأمل والمسماة فيما يلى (بالمشترى) وست فولكييه (ستيجروب) ، فورجاما ( ) ٥٨ طريق رابييه ٧٥٠١٢ باريس (والمسمى فيما يلى بالمورد) عقدا عدل بموجب إضافة موقعة بتاريخ والذى بمقتضاه عهد المشترى إلى المورد بالقيام بالتصميم المعمارى والأعمال الهندسة العامة والاشراف على الأعمال المطلوبة لتشييد مستشفى بالقاهرة سعة ٦٧٥ سريرا وهذا العقد يسمى فيما يلى "العقد" .

(٢) أن التكاليف الخاصة بهذا العقد تصل إلى مبلغ وقدره ٢٦,١٥٠,٠٠٠ مليون فرنك فرنسى تقسم إلى ما يلى :

ــ مرحلة (١) دراسات مبدئية ... ... ٦٠٠,٠٠٠ ألف فرنك فرنسى

ــ مرحلة (٢) الإعداد للتصميم المبدئى للمستشفى

بأكملها (٦٧٥) سريرا ... ... ٢,٨٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى

ــ شكل رقم (١) التصميم النهائى للمستشفى بأكملها ١٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى

ــ مرحلة (٣) الإشراف والقبول بالنسبة للمستشفى

بأكملها ... ... ٨,٧٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسى

إن التكاليف الخاصة بالمرحلة الأولى (٦٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى) وتلك الخاصة بالتصميم المبدئى (٢,٨٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى) هى مبالغ إجمالية نهائية وغير قابلة للتعديل .

والتكاليف الخاصة بالشكل (١) الخاص بالتصميم النهائى (١٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى) يمكن زيادتها بعد فترة زمنية متوقعة فى العقد وذلك عن طريق تطبيق صيغة مخصصة لهذا الغرض .

والتكاليف الخاصة بالمرحلة الثالثة (٨,٧٥٠,٠٠٠) سيصير تعديلها بالزيادة عن طريق تطبيق الصيغة المخصصة لهذا الغرض والمتوقعة فى العقد .

٢ ــ إن آجال السداد بالنسبة للعقد هى كما يلى :

(ا) فيما يتعلق بالمبلغ الإجمالى وهو ٢٦,١٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ــ ٢,٨٩٠,٠٠٠ فرنك فرنسى قدمت إلى المورد بتاريخ مبلغ تكميلى قدره ٢,٣٤٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ، سحب يمثل إجمالى هذه المبالغ ٢٠ ٪ من إجمالى قيمة العقد .

وهذه المدفوعات سوف تسمى فيما يلى " المدفوعات مقدما أما رصيد الـ٨٠ ٪ من إجمالى التكاليف فسوف يصير دفعها عن طريق استعمال أثمان المشترى والذى هو موضوع اتفاق القرض الحالى .

(ب) فيما يتعلق بزيادة التكاليف :

٢٠ ٪ كمدفوعات مقدما .

أما رصيد الـ٨٠ ٪ فيكون سدادها إما نقدا أو عن طريق استعمال أثمان المشترى وذلك يتوقف على القرار الذى يتخذه المقرض وموافقة السلطات الفرنسية .

ويقر المقترض بهذه الديباجة وبأنه قد أخذ علما بمضمونها إلافيما يتعلق بتطبيق التعليمات الخاصة بالسداد والموضحة أدناه .

مادة ٢ ــ فى المادة رقم (١) اقرأ على التوالى :

٢١,٢٩١,٠٠٠ فرنك فرنسى ٢٠,٩٢٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ٢٧١,٠٠٠٠ فرنك فرنسى وذلك بدلا من ١١,٧٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ١١,٥٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ٢٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى .

مادة ٣ ــ تلغى المادة رقم (٤) ويحل محله مايلى :

" مادة (٤) الوفاء بمبلغ القرض الأصلى ــ الفائدة ــ السندات الإذنية .

(١) الوفاء بمبلغ القرض الأصلى :

إن المقرض سوف يستوفى المبالغ التى دفعها نيابة عن المقترض وذلك وفق الآجال الواردة فى اتفاق القرض ان الوفاء سوف يتم من جانب المقترض على أربعة عشر قسطا متساوية متتالية نصف سنوية . يستحق أولها بعد ستة شهور من تاريخ قبول المقترض لتسليم المستشفى والمسمى بعد القول "وعلى أى حال لفترة لاتتجاوز ستة أشهر من ثلاثين شهرا من تاريخ سريان العقد وهذا التاريخ هو المسمى فيما يلى بالتاريخ الآخر" وفى حالة ما إذا ألغيت لأى سبب كان العقود الخاصة بالمركز الطبى للوفاء والأمل والموقعة بتاريخ ١٧ نوفمبر عام ١٩٨٠ فيما بين المشترى واتحاد الشركات الفرنسية المكونة من الشركة الوطنية للأشغال العامة . سيرجون حوقروى وشركة الأعمال الكهربائية بنافبت . فإن الوفاء سوف يتم من جانب المقترض على عشرة أقساط متساوية متتالية نصف سنوية . يستحق أولها بعد ستة شهور من نقطة البدء فى السداد التى تحددها السلطات الفرنسية .

ومن أجل الأغراض الحسابية فإن العملية سوف تنقسم إلى قسمين الفترة المبدئية من تاريخ أول سحب من القرض حتى تاريخ القبول . وليس لأكثر من التاريخ الأخير للانجاز .

فترة الوفاء من نهاية الفترة المبدئية المحددة فيما يلى إلى حين الوفاء الكامل للقرض .

سوف يقوم المقرض بتحرير سندات إذنية مقابل دفعات السداد الخاصة بالمبلغ الأصلى للقرض مستحقة الدفع فى نهاية كل فترة نصف سنوية وسوف تقدم هذه السندات الإذنية إلى الشركة العامة خلال ستين يوما من التوقيع على اتفاق القرض مشفوعة بخطاب يتضمن تفويضها بالمصلحة المشتركة يتم تحريره وفقا للملحق رقم (٣) الوارد أدناه وهذه السندات الإذنية الأربعة عشر سوف تكون لأمر الشركة العامة ومرقمة من (أصل) إلى ١٤ (أصل) .

ولما كان المبلغ الملائم للقرض وبتاريخ نقطة البدء بالنسبة لفترة السداد غير معروفة بعد . فإن هذه السندات سوف تبقى فى البنك وفى الوقت الذى يتم فيه آخر سحب وعندما يعرف تاريخ بدء فترة السداد وفى موعد لا يتجاوز التاريخ المحدد لعمليات السحب . فإن الشركة العامة سوف :

تملأ البيان الخاص بتواريخ الاستحقاق فى السندات طبقا لتاريخ القبول إذا كان هذا التاريخ سابقا على التاريخ الآخر للانجاز أو كان هو التاريخ ذاته حيث يستحق البند الأول بعد ستة شهور من هذا التاريخ ثم تستحق السندات التالية من كل ستة أشهر إلى كل ستة أشهر أخرى بدون المبلغ فى السندات طبقا للمبلغ الإجمالى للمبالغ المدفوعة من جانب المقرض

ـــ تقدم السندات إلى المقرض :

وبالإضافة إلى ذلك إذا أصبح القرض واجب السداد مقدما قبل تسليم السندات إلى المقرض وذلك بالتطبيق للبند ١٣ المشار إليه أدناه .

فإن الشركة العامة سوف تسلم السندات إلى المقرض عند أول طلب يتقدم به وذلك بعد تعديل المبالغ المشار إليها فى السندات تبعا للمبالغ التى دفعها المقرض حتى التاريخ الذى أصبح القرض فيه واجب السداد مقدما وبعد إحلال عبارة عند الاطلاع محل تواريخ الاستحقاق المشار إليها أصلا فى السندات .

ـــ سداد الفائدة :

سوف تستحق فائدة على المسحوبات التى تتم من جانب المقترض بسعر ٥ر٧٪ (سبعة ونصف فى المائة سنويا) وسوف تحتسب الفائدة على المبالغ المستحقة على المقترض فى وقت معين بدأ من التاريخ الذى تم فيه السحب لأول مرة وستدفع مؤخرا كل ستة شهور كما يلى :

ـــ الفترة المبدئية :

إن الفائدة خلال هذه الفترة ان تثبت فى سندات ومن أجل تجمع تواريخ الاستحقاق بالنسبة لسداد الفوائد فإن الفترة المبدئية سوف تقسم إلى فترات نصف سنوية تبدأ من تاريخ أول سحب . وسوف يعد المقرض كشف حساب الفائدة المستحقة لكل فترة نصف سنة على الأسس التالية .

سوف تحتسب الفائدة على مبلغ القرض المسحوب من بداية فترة النصف سنة مع المدفوعات التى تمت خلال هذه الفترة النصف السنوية من تواريخ القيمة الخاصة بها . وسوف يقفل الحساب فى نهاية هذه المدة ويرسل البيان إلى المقترض فورا بالإضافة إلى صورة للبنك الأهلى المصرى .

وسوف يعطى كشف الحساب الآخر إذا اقتضى الأمر فترة تقل فى نصف سنة تنتهى فى اليوم الأخير من أيام الفترة المبدئية ويرسل هذا الكشف إلى المقترض فى هذا اليوم بالإضافة إلى صورة للبنك الأهلى المصرى . وسوف يدفع المقترض الفائدة عند استلامه كشف الحساب .

(ب) فترة الوفاء بالقرض :

إن الفائدة المستحقة خلال فترة الوفاء بالقرض سوف يصير إثباتها بمجموعة واحدة من أربعة عشر سندا إذنيا محررا لأمر الشركة العامة ومرقمة من ١ (فائدة) إلى ١٤ (فائدة)

ولما كان المبلغ النهائى للقرض لم يعرف بعد فإنه لن يشار إلى أية مبالغ فى هذه السندات وهذه السندات سوف توقع على بياض من جانب المقرض وتقدم إلى الشركة العامة التى سوف تقوم بملء بياناتها وتسليمها إلى المقرض بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة للسندات الإذنية الخاصة بالمبلغ الأصلى للقرض .

(ج) نصوص عامة بالنسبة لكل السندات الإذنية :

١ ـ جميع السندات الإذنية الخاصة بالمبلغ الأصلى للقرض والفوائد سوف تكون بالفرنكات الفرنسية وواجبة الأداء فى البنك الذى صدرت لأمره . وسوف تكون السندات مطابقة للصيغة الواردة فى الملحق رقم ٢ المشار إليه أدناه وسوف يبين فى السندات أنها مقابل الوفاء بالقرض المبرم بتاريخ

٢ ـ جميع السندات الإذنية الخاصة بالمبلغ الأصلى للقرض والفوائد سوف تأخذ الصيغة التى عليها القانون الفرنسى وسوف تفى بالشروط الخاصة بالشكل والجوهر التى يتطلبها ذلك القانون وبالتالى فإن من أصدرها والضامن لها يقبلان جميع الالتزامات التى ستنتج عن تطبيق القانون الفرنسى .

أن المقرض وحامل هذه السندات معفوون صراحة من ضرورة اتخاذ إجراءات البرتستو بالنسبة لهذه السندات .

مادة ٤ ـــ أن التكاليف الخاصة بالارتباط سوف تحتسب على أساس ائتمان قدره ٢١,٢٩١,٠٠٠ فرنك فرنسى ناقصة المدفوعات التى تتم عن طريق استخدام ائتمان المشترى وذلك من تاريخ التوقيع على الإضافة الحالية للعقد .

مادة ٥ ـــ فى المادة (١١) نقرأ ٨,٥٠ ٪ بدلا من ٨,٢٥٠ ٪

مادة ٦ ـــ يحذف البند (١٥) ويحل محله مايلى :

" مادة ١٥ ـــ التنازل

كضمان لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن اتفاق الائتمان هذا فإن المقترض يتعهد بمقتضى هذا بأن يتخذ الخطوات الضرورية بحيث يتنازل المشترى للمقرض القابل لهذا التنازل عن جميع المبالغ التى قد تصبح مستحقة على المورد أو الملتزمين معه لصالح المشترى بناء على هذا العقد أو أى حكم يصدر نتيجة دعوى قضائية متعلقة بهذا العقد .

وعلى ذلك فإن المقترض يوافق ـــ دون أن يمنع هذا التنازل المقرض من الرجوع مباشرة على المقترض والملتزمين معه ـــ على أن المبالغ المستحقة نتيجة الأسباب الموضحة أعلاه . على المورد أو الملتزمين معه . سوف تدفع مباشرة إلى المقرض والذى سيكون له الحق فى طلبها وفقا للمادة ١٦ المشار إليها أدناه .

وسوف يتخذ المقترض جميع السندات الضرورية قبل أول سحب هذا القرض لضمان أن المورد والملتزمين معه سوف يؤكدون كتابيا أنهم مطلعون وموافقون على هذا التنازل .

مادة ٧ ـــ يحذف الملحق رقم (١) ويحل محله ما يلى :

ملحق رقم (١)

المستندات الواجب على المورد تقديمها إلى المقرض والآجال الخاصة بالدفعات السداد عن طريق استعمال ائتمان المشترى

فيما يتعلق بالأرقام الإجمالية النهائية غير القابلة للتعديل وهى ٢٠,٩٢٠,٠٠٠ فرنك فرنسى.

٢,٧٢٠,٠٠٠ فرنك فرنسى خلال شهر واحد من تسليم التصميم المبدئى مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المشترى وكشف حساب بنكى يشهد بأن مقدم السداد قد تم دفعه .

٢,٢٤٠,٠٠٠ فرنك فرنسى خلال شهرين من الموافقة على التصميم المبدئى مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المشترى .

٢,٢٤٠,٠٠٠ فرنك فرنسى خلال ثلاثة شهور من الموافقة على التصميم المبدئى مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المشترى .

٢,٢٤٠,٠٠٠ فرنك فرنسى خلال أربعة شهور من الموافقة على التصميم المبدئى مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المشترى .

٤,٤٨٠,٠٠٠ فرنك فرنسى خلال شهر واحد من تسليم التصميم النهائى مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المشترى .

٦,٣٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى على مدى فترة ثلاثين شهرا من التنفيذ الخاص بالأعمال أى ٢١٠,٠٠٠ فرنك فرنسى شهريا مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المشترى .

٤٩٠,٠٠٠ فرنك فرنسى عند قبول الأعمال . مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المشترى مع صورة من شهادة قبول الأعمال الخاصة بالمستشفى

٢١٠,٠٠٠ فرنك فرنسى عند تسليم آخر التصميمات التنفيذية وتعليمات الصيانة مقابل فاتورة موافق عليها من قبل المقترض .

المادة ٨ ــ تسرى الإضافة الحالية عند :

(١) الحصول على الموافقة النهائية من السلطات الفرنسية .
(٢) الحصول من البنك الأهلى المصرى على خطاب مطابق للصيغة الواردة بالملحق رقم (١) الخاص بالإضافة الحالية .

٣ ــ موافاة المقرض بوصفه البنك الوكيل وفقا للبند (٤) بمجموعة واحدة من أربعة سندات إذنية خاصة بأصل المبلغ المقترض مرقمة من ١١ (أصل) إلى ١٤ (أصل) وموقعة على بياض وبمجموعة واحدة من أربعة سندات إذنية خاصة بالفوائد ومرقمة من ١١ (فوائد) إلى ١٤ (فوائد) موقعة على بياض . وهاتين المجموعتين من السندات الإذنية ينبغى أن ترسل إلى المقرض مع خطاب تكميلى لخطاب التفويض الخاص بالمصلحة المشتركة الخاص بـ ... مطابق للصيغة الواردة فى الملحق رقم (٣) الخاص بالإضافة الحالية .

مادة ٩ ــ إن الإضافة الحالية محكومة بالنصوص الخاصة باتفاق الائتمان وستبق للشروط والآجال الواردة به آثارها التامة الكاملة . مع خضوعها للتعديلات الناتجة عن الإضافة الحالية .

مادة ١٠ ــ تعتبر الملاحق جزءا من الاتفاق .

ملحق رقم (١) صيغة خطاب محرر من البنك الأهلى المصرى ويرسل إلى الشركة العامة .

ملحق رقم (٢) صيغة خطاب تكميلى لخطاب التفويض الخاص بالمصلحة المشتركة محرر من المقترض .

مادة ١١ ــ لايعتبر هذا العقد نافذا إلا بعد موافقة مجلس الشعب المصرى عليه .

حرر من نسختين فى
الشركة العامة وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات

ملحق رقم (١)

صيغة خطاب يصدر عن البنك الأهلى المصرى
ويرسل إلى الشركة العامة

نحن الموقعون على هذا "البنك الأهلى المصرى" ومقره الرئيسى القاهرة نشير إلى اتفاق الائتمان الموقع فى بين وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات والمسماة فيما يلى المقترض والشركة العامة المسماة المقرض .

وقد تم إعلامنا بإن المقترض والمقرض قد وقعا بتاريخ على الإضافة رقم (١) لاتفاق الائتمان المذكور آنفا .

فإننا نعلن أننا قد أخذنا علما بهذه الإضافة ونوافق على كل نصوصها وشروطها علاوة على ذلك فإننا نعلن أن الضمان الذى أصدرناه لهـــذا المشروع فى يحتفظ بأثره الكامل ويقدم الضمان للقرض حتى ٢١,٢١١,٠٠٠ (واحد وعشرين مليون ومائتين وواحد وتسعين ألف فرنك فرنسى) بدلا من ١١,٧٦٠,٠٠٠ فرنك فرنسى كمبلغ أصلى يزيد بالفوائد وأتعاب الارتباط والإدارة وفوائد التأخير والنفقات المتعلقة والإضافة .

البنك الأهلى المصرى

قبل التوقيع : اكتب التاريخ بخط اليد .

ثم اكتب بخط اليد ما يلى :

تمت قراءته ووفق عليه كعنوان مشترك كما هو من عاليه لمبلغ يصل إلى ٢١,٢٩١,٠٠٠ (واحد وعشرون مليون ومائتين وواحد وتسعون ألف فرنك فرنسى) كمبلغ أصلى مضافا إليه الفوائد وفوائد التأخير وتكاليف الارتباط والإدارة والنفقات المتعلقة والإضافية .

ملحق رقم (٢)

صيغة خطاب تكميلى لخطاب تفويض المصلحة المشتركة الخاص

السادة :

بالإشارة إلى خطاب تفويض المصلحة الخاص بـ والمرسل منا إليكم والإضافة رقم (١) للاتفاق والقرض الذى وقعناه فى مع شخصكم والمسمون فيما يلى بالمقرض ووفقا لنصوص هذه الإضافة رقم (١) فإننا نرسل إليكم :

مجموعة واحدة من أربعة سندات إذنية خاصة بأصل مبلغ القرض مرقمة من ١١ (أصل) إلى ١٤ (أصل) مجموعة واحدة من أربعة سندات إذنية خاصة بالفوائد مرقمة من ١١ (فوائد) إلى ١٤ (فوائد) وهذه السندات التى تم إعدادها وفقا للملحق رقم (٢) لاتفاق الائتمان قد وقعت تبعا لذلك على بياض من جانبنا وهى واجبة السداد فى البنك الخاص بكم

وسوف تلاحظون أن التعليمات الأولى المحددة فى النقطة رقم (١) من الخطاب الخاص بـ أنكم سوف تعدلون تاريخ الاستحقاق فترة نصف سنوية "هو وفقا للمادة (٤) من اتفاق الائتمان والذى تم إلغاؤها وحل محلها ما يلى :

"سوف تشيرون إلى تواريخ الاستحقاق المدخلة على السندات بالإشارة إلى التاريخ الموضح على المستندات المدعمة للقبول من جانب المقترض والخاصة بتسليم المستشفى إذا كان هذا التاريخ سابقا على التاريخ الأخير للانجاز أو هو التاريخ الأخير نفسه بحيث يستحق أول سند من المبلغ الأصلى وأول سند من كل مجموعة من سندات الفائدة بعد ستة شهور من التاريخ المشار إليه فى هذا المستند أو التاريخ الأخير للانجاز وسوف يستحق كل سند من السندات المتبقية عن نهاية كل فترة نصف سنوية على التوالى .

ونرجو كذلك فى النقطة رقم (٢) من الخطاب المشار إليه :

$\frac{1}{14}$ بدلا من $\frac{1}{10}$